يمنع النشر حتى ٢٠ أيلول/سبتمبر الساعة ١١/٣٠ صباحا، بتوقيت نيويورك

نشرة صحفية

تتعرض المكاسب الكبيرة التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية لخطر التباطؤ جراء انخفاض المعونة – تقرير الأمم المتحدة

الأمين العام للأمم المتحدة يحث الشركاء في مجال التنمية على الوفاء بالالتزامات للمحافظة على المصداقية

نيويورك – ٢٠ أيلول/سبتمبر – بالرغم من عدة أهداف عالمية هامة قد تحققت قبل الموعد النهائي المحدد في عام ٢٠١٥، طرأ على المعونة، للمرة الأولى منذ سنوات عديدة، انخفاض ينطوي على خطر إبطاء زخم المكاسب الإنمائية الهامة، وفقا لتحذير ورد في تقرير صدر اليوم عن الأمم المتحدة قبيل الاجتماعات السنوية الرفيعة المستوى التي تقدها الجمعية العامة في الأسبوع المقبل. وبالنظر إلى أنه لا يبدو أن هناك التزاما من جانب الحكومات المانحة بعكس هذا الاتجاه، من الممكن أن عددا أقل من الأهداف الإنمائية للألفية، وهي الأهداف التي حددتها الأمم المتحدة للحد من الفقر، سيتحقق في عدد أقل من البلدان بحلول الموعد النهائي المستهدف من عام ٢٠١٥.

وفي تقرير فرقة العمل المعنية بالفجوات في مجال الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٢، المعنون "الشراكة العالمية من أجل التنمية: تحويل الخطاب إلى واقع ملموس"، واجه خبراء من جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة صعوبة في تحديد المجالات التي تم فيها إحراز تقدم كبير في مجال الشراكة العالمية لتحقيق الأهداف، ولاحت للمرة الأولى علاقة على التراجع. وبعد أن بلغ حجم المساعدة الإنمائية الرسمية الذروة عام ٢٠١٠، انخفض بنسبة حوالي ٣ في المائة عام ٢٠١١، كما تم قياسه على أساس الأسعار الثابتة ومعدلات الصرف. وعانت البلدان الفقيرة أيضا من انتكاسات في وصول صادراتها إلى الأسواق

وفي حين تعتبر التحديات في مجال التمويل تحديات ضخمة، فقد تم تحقيق الأهداف العالمية المتصلة بالفقر، والمياه والأحياء الفقيرة والمساواة بين البنات والبنين في التعليم الابتدائي، وفقا للتقرير المعنون تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية، الصادر عن الأمم المتحدة في تموز/يوليه من هذا العام وكذلك طرأت تحسينات كبيرة على الحصول على التعليم الابتدائي وتوفر علاج فيروس نقص المناعة البشرية (HIV). ويعتبر تحقيق الأهداف المتبقية بحلول عام ٢٠١٥ ممكنا وإن كان ينطوي على تحديات، ولكن فقط إذا لم تتوانى الحكومات عن الوفاء بالالتزامات التي قطعتها قبل عقد من الزمن وكان الدعم الدولي وافيا، حسبما ورد في تقرير فرقة العمل المعنية بالفجوات في مجال الأهداف الإنمائية للألفية الصادر اليوم، ويعرض التقرير توصيات للمجتمع العالمي ليحافظ على الزخم فيما يتصل بأهداف إنمائية هامة للألفية.

الفجوات في المعونة الإنمائية

يحذر التقرير، في معرض الإشارة إلى فجوة قدرها ١٦٧ بليون دولار بين مقدار المعونة المقدمة بالفعل والمبالغ التي تم الالتزام بتقديمها، من أن الأثر المتأخر المترتب على الأزمة الاقتصادية في ميزانيات البلدان المانحة في الفترة ما بين عام ٢٠١٣ وعام ٢٠١٥ ينطوي على ازدياد توسيع الفجوة في مجال الوفاء بالالتزامات. وفي قمة مجموعة الثمانية التي انعقدت عام ٢٠٠٥ في غلين إيغلز، قطعت البلدان المانحة التزامات بزيادة المعونة لأفريقيا بمبلغ ٢٥ بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠١٠. بيد أن هذا الهدف لم يتحقق. وقد قصرت المعونة المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية بمبلغ ١٨.٢ بليون دولار (بدولارات عام ٢٠١٠) عن الهدف، في حين انخفضت بالفعل المبالغ المقدمة لمنطقة جنوب الصحراء بنسبة تناهز ١ في المائة عام ٢٠١١.

وفي المقدمة التي كتبها للتقرير، قال السيد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة "في مؤتمر ريو+٢٠ الذي اختتم للتو، قطعت التزامات بشأن جدول أعمال طموح للتنمية المستدامة. ولكن علينا، كيما نحافظ على مصداقية هذه التعهدات، أن تفي بالالتزامات السابقة. ويجب علينا، كمجتمع عالمي، أن نحول الخطاب إلى واقع ملموس، وأن نفي بوعودنا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية".

ويلاحظ تقرير فرقة العمل المعنية بالفجوات في مجال الأهداف الإنمائية للألفية أنه من بين البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية البالغ عددها ٢٣ بلدا، الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصاديين، عمد ١٦ بلدا إلى تخفيض معونتها عام ٢٠١١، وذلك بصورة رئيسية نتيجة للموانع المالية المتصلة بالأزمة الاقتصادية التي كانت قد أثرت سلبا على ميزانياتها للمساعدة الإنمائية الرسمية. وتجلت أكبر التخفيضات في اليونان وأسبانيا كنتيجة مباشرة للأزمة. وتلتهما النمسا وبلجيكا، بسبب تخفيض منح الصفح عن الدين. وقد شهدت المساعدة الإنمائية الرسمية اليابانية أيضا انخفاضا كبيرا بعد أن طرأت عليها زيادة كبيرة عام ٢٠١٠. وقد واصلت السويد والنرويج ولكسمبورغ والدانمرك وهولندا فقط تقديم معونة تجاوزت النسبة المستهدفة التي حددتها الأمم المتحدة والبالغة ٠.٧ من إجمالي الدخل القومي للبلد المانح عام ٢٠١١ (انظر الشكل ١).

ويفيد تقرير فرقة العمل المعنية بالفجوات في مجال الأهداف الإنمائية للألفية أنه ينبغي لإجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية، ليحقق الهدف الذي حددته الأمم المتحدة، أن يزداد بأكثر من الضعف ليبلغ ٣٠٠ بليون دولار (مقومة بسعر الدولار عام ٢٠١١)، بحيث تبقى فجوة قدرها ١٦٧ بليون دولار بالمقارنة مع ذلك الالتزام.

وينبغي أن تحظى البلدان الأقل نموا بحوالي ربع هذا المبلغ (انظر الشكل ٢). كما يعرب التقرير عن القلق لأن تدفقات المعونة ظلت بالغة التقلب من منظور البلدان المستفيدة، بما أن المانحين لم يحرزوا أي تقدم أو أحرزوا تقدما يسيرا في دفع المعونة على نحو يتيح إمكانية التنبؤ بدرجة أكبر. ويؤثر هذا التقلب على تنفيذ المشاريع الإنمائية. ويحث التقرير المانحين والمنظمات المتعددة الأطراف على استحداث خطط انفاق متعددة السنوات تتوفر علانية لزيادة الشفافية والمساهمة في الحد من هذا التقلب.

تخفيف عبء الدين

ينوه التقرير بالمجتمع الدولي لنجاحه في تخفيف عبء الدين عن البلدان الفقيرة المثقلة بالدين. وقد تم أيضا تخفيض الدين الخارجي لعدد من البلدان المتوسطة الدخل، بفضل جهود دولية متضافرة لإعادة هيكلة الدين. وبالرغم من أن هذا، ونتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادية العالمية بصورة جزئية، يحدد التقرير ٢٠ بلدا من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المعرضة التي تعاني من أزمة بالدين أو تتعرض بدرجة كبيرة للوقوع في أزمة الدين. وبما أن المبادرات الدولية العالمية لتخفيف عبء الدين قد أزفت على نهايتها، يشدد التقرير على مسيس الحاجة إلى استنباط ترتيبات جديدة.

الحمائية في ازدياد

ويبين التقرير أيضا أن الحالة الاقتصادية الراهنة قد أغرت الحكومات بالعودة إلى انتهاج سياسات تجارية حمائية. وبالرغم من تعهدات أعضاء مجموعة العشرين بمقاومة التدابير الحمائية التي تم اتخاذها نتيجة للأزمة المالية العالمية، فإن نسبة ١٨ في المائة فقط من القيود التجارية التي تم فرضها منذ نهاية عام ٢٠٠٨ قد أزيلت، كما تم اتخاذ تدابر جديدة مقيدة للتجارة في الآونة الأخيرة. وقد أقرت التدابير الحمائية التي تم اتخاذها حتى الآن على حوالي ٣ في المائة من التجارة العالمية.

وما زالت المفاوضات لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف أكثر عدالة والتي تنعقد في إطار جولة الدوحة تواجه طريقا مسدودا بعد انقضاء ١١ عاما على استهلالها. وسينشر اختتام جولة الدوحة بنجاح بإتاحة مزيد من الفرص للبلدان النامية للاستفادة من التجارة العالمية. ويقترح التقرير، أن تحقيق اتفاقات جزئية، بدلا من التماس اتفاق شامل، يمكن أن يساهم في اتخاذ خطوات إلى الأمام واستعادة الزخم في المفاوضات لإزالة أوجه الإجحاف في النظام التجاري.

زيادة التمويل للأدوية الأساسية

ازدادت عام ٢٠١١ الموارد المتاحة لتوفير الأدوية الأساسية عن طريق صناديق الرعاية الصحية العالمية المخصصة لأمراض محددة، بالغرم من الانتكاسة الاقتصادية العالمية، حسبما يلاحظ التقرير. وتم التعهد بتوفير تمويل جديد للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وللتحالف العالمي للقاحات والتحصين. وقد كانت المبادرات العالمية من هذا القبيل فعالة في الوقاية من أمراض محددة ومكافحتها. يد أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود لضمان ألا تكون هذه الصناديق بديلا للمساعدة الإنمائية الرسمية الحالية، ولتصبح كذلك واسطة لتعبئة موارد أكبر بكثير.

بيد أن تقرير الأمم المتحدة يتبنى، بوجه عام، أنه لم يطرأ تحسن يذكر في السنوات الأخيرة في تحسين توفر الأدوية الأساسية ومعقولية أسعارها في البلدان النامية. ويبدو أن الأدوية الأساسية ليست متوفرة إلا في ٥١.٨ في المائة من مرافق الصحة في القطاع العام و ٦٨.٥ في المائة من مرافق الصحة في القطاع الخاص. وتبلغ أسعار الأدوية في البلدان النامية حوالي خمسة أضعاف الأسعار المرجعية الدولية، ونتيجة لذلك ما زال الحصول على الأدوية الأساسية، لا سيما لمعالجة الأمراض المزمنة، بعيدا عن متناول الأسر المنخفضة الدخل في البلدان النامية.

التوصيات

ولمعالجة الوضع الرهن، توصي فرقة العمل حكومات البلدان المانحة بالوفاء بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بالرغم من الموانع المتصلة بالميزانية. ويحاجج تقرير الأمم المتحدة أنه بالرغم من أن دافعي الضرائب في البلدان المانحة قد أصبحوا أكثر تكتيكا في المساعدة الإنمائية، بأن التنمية العالمية الأكثر توازنا تخدم أفضل مصالحهم الاقتصادية والسياسية. ينص التقرير على أن ذروة الأمن والرفاه للناس في أي مكان تعتمد على توقع مستويات معيشية وافية في كل مكان. وللأثرياء أن يحاولوا العيش وراء جدران محصنة في بلدانهم ويمكن أن تحاول البلدان أن تقيم حصونا لحمايتها من الفقراء الأجانب. ولكنهم جميعا سيخدعون أنفسهم في عالمنا الشديد العولمة. فهم يعتمدون على بعضهم البعض، سواء عرفوا ذلك أم لم يعرفوه؛ وعندما تحقق اقتصادات البلدان الشريكة في مجال التنمية نموا وطيدا، تصبح أسواقا دينامية للتجارة والاستثمار العالميين؛ وهكذا تستفيد البلدان الغنة عندما تتحسن البلدان الفقيرة. وعلاوة على ذلك، فإن تدفقات الهجرة تنخفض عندما تتوفر وظائف وأوضاع معيشة لائقة في البلدان النامية.

للحصول على مزيد من المعلومات: انظر http://www.un.org/en/development/desa/policy/mdg_gap/index.shtml وانظر أيضا: "تعقب الدعم للأهداف الإنمائية الألفية" (http://iif.un.org/) وهو منصة ترتكز إلى الشبكة العنكبوتية، ثم إطلاقها مؤخرا برعاية فرقة العمل المعنية بالفجوات في مجال الأهداف الإنمائية للألفية، تستهدف تعزيز المساءلة عن الوفاء بالالتزامات التي قطعت لدعم الأهداف الإنمائية للألفية، واضع موضع التنفيذ العملي "إطار التنفيذ العملي".

المسؤول الإعلامي

الأشخاص الذين يمكن لوسائل الإعلام الاتصال بهم للاستفسارات ولوضع الترتيبات لإجراء مقابلات، اتصلوا بنيوثن كانيما، البريد الإلكتروني mail kanhema@un.org رقم الهاتف ٢١٢-٥٦٠٢ (٢١٢)+١ أو بمحسن محيي الدين، البريد الإلكتروني mohi-ud-din@un,org، رقم الهاتف ١٠٤٤-٩٦٣ (٢١٢)+١، إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمم المتحدة أو بيواز بالدي، البريد الإلكتروني boaz.paldi@undp.org رقم الهاتف ٦٨٠١-٣٦٩ (٢١٢)+١ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

صادرة عن إدارة شؤون الإعلان التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

من تقرير فرقة العمل المعنية بالفجوات في مجال الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٢:

الشراكة العالمية من أجل التنمية: تحويل الخطاب إلى واقع ملموس

الشكل – المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من قبل البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية في عام ٢٠٠٠، وعام ٢٠٠٩، وعام ٢٠١٠ وعام ٢٠١١ (النسبة المئوية من إجمالي الدخل القومي)

الشكل ٢ – الفجوات الفاصلة بين المبالغ التي تم تقديمها والأهداف التي حددتها الأمم المتحدة عام ٢٠١١

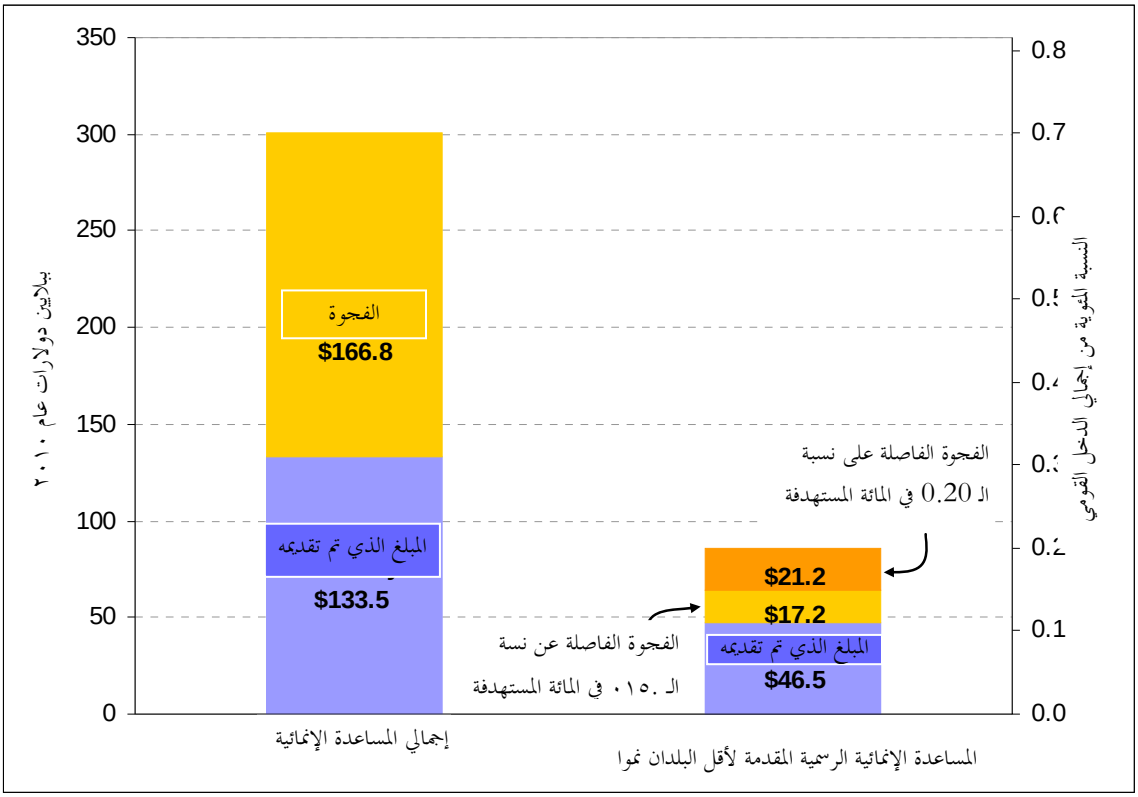

صادرة عن إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي